للنشر

تموز 2022

مبادرة للإنقاذ الوطني

هيئة انتقالية لإنجاز التغيير وإعادة البناء

هذه الوثيقة مقدّمة إلى المواطن الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، وإلى الفصائل والقوى والتجمعات الفلسطينية، من قبل مجموعة من الشخصيّات الوطنية من مشارب سياسية متعددة، لا تشكل حزبًا أو تجمعًا سياسيًا. نقدم هذه المبادرة بعد مرور أكثر من عام على إلغاء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وبعد الإصرار على عقد المجلس المركزي في شباط من هذا العام، على الرغم مما اعتراه من عوار قانوني وسياسي، ومع استمرار التدهور الحادّ في الحالة الفلسطينية والاستكانة السياسية تجاه ذلك، وفي محاولة لمنع الانهيار الكامل الوشيك. هدفُنا الدفعُ نحو حالةٍ وطنيةٍ تنجز تغييرًا واسعًا وعميقًا في النظام الفلسطيني السياسي، وتعيد بناء مؤسساته؛ ذلك لتمكين شعبنا من مواجهة الأخطار الكبرى التي تهدد وجوده وأهدافه الوطنية.

مقدمة:

يواجه الشعب الفلسطيني حالة من التردي لم نشهدها منذ النكبة؛ حيث يجتمع غياب الديمقراطية وغياب الحكم الرشيد، مع انفلات القمع والقتل والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، ومع تمزق الحالة العربية، وتراجع الدعم الإقليمي والدولي. وحتى الآن، لم ننجح في مواجهة كل ذلك وإحداث التغيير اللازم فلسطينيًا، وهو الخطوة الأولى الضرورية لمواجهة الحالة الراهنة المتردية، ومنع حدوث ما هو أسوأ.

هناك استكانة واسعة، في ظل وجود نظام متكامل من التوظيف والزبائنية يرافقه تحكّمٌ أمنيٌ في العطايا والعقاب، وهناك انقسامٌ قاتلٌ وممارساتٌ في غزة لا تقل سوءًا عن تلك في الضفة الغربية. ويواجه الشعب الفلسطيني، الآن، إصرار المجموعة المتحكمة على البقاء والتكسّب، وغياب القضية الفلسطينية عن الأجندة الدولية، باستثناء محاولات خجولة للتهدئة وتحسين ظروف المعيشة، ضمن ما يسمى "السلام الاقتصادي".

في ظل هذه المعطيات، يبدو وكأن العالم يتكالب علينا، لكن الحقيقة هي أن الحالة الفلسطينية المتردية هي التي تمنعنا من مواجهة التحديات، واستثمار التضامن الشعبي الدولي الواسع؛ ما يستوجب منا جميعًا أن نأخذ زمام المبادرة، وأن نجد الطريق للتغيير، ولتعويض آثار سنوات من الاستكانة الفلسطينية، وذلك من خلال ابتكار طريق جديد وخلاق، عوضًا عن اللجوء إلى الأفكار والحلول التقليدية التي جُرّبت عشرات المرات، وأثبتت فشلها كل مرة. وتصبح هذه الحاجة أكثر إلحاحًا في ظل التغيّرات الإقليمية والعالمية الكبيرة والخطيرة، التي ستكون لها تداعيات على القضية الفلسطينية.

في إطار فهمنا لهذا الواقع، نتقدم بهذه الوثيقة السياسية التي تطرح تصوّرًا للتغيير الواسع والعميق اللازم، الذي يتضمن إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية، خاصة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، من خلال مجلس وطني جديد عماده الانتخابات العامة، إضافة إلى رزمة من بينها إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وتشكيل حكومة جديدة بعيدًا عن الشروط المجحفة، والانتقال السياسي وآلية تحقيق ذلك.

يتطلب هذا التصور توافقًا وطنيًا واسعًا، وكذلك الالتزام بالديمقراطية وأسس الحكم الرشيد، وجميع العناصر اللازمة لمواجهة العدوان والتحديات الإسرائيلية القائمة. الخطوة العملية لإنجاز ما سبق هي تحقيق لقاء وحوار وطني يقود إلى توافق على التصور وآلية الانتقال. وحرصًا على الحالة العامة حتى النهاية، نرى إبقاء الباب مفتوحًا أمام كل الأطراف التي تقبل الخطوط العامة المطروحة هنا، خاصة الحاجة إلى التغيير الواسع والعميق، وضرورة الذهاب إلى الانتخابات العامة.

بعض عناصر تشخيص الحالة الفلسطينية القائمة:

1. يفقد النظام السياسي الفلسطيني شرعيته بشكل متسارع؛ ذلك لأسباب عديدة، أبرزها عدم عقد انتخابات رئاسية منذ العام 2005 وانتخابات تشريعية منذ العام 2006، وإلغاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي كانت مقررة في العام 2021، وتدهور المؤسسات وإحكام سيطرة الفرد، وبسبب تراجع أسس الحكم الرشيد، والانتهاكات المنهجية للحقوق والحريات الأساسية، وتغييب سيادة القانون، وانتشار الفساد، وتدهور الظروف المعيشية، إضافة إلى استمرار الانقسام ووصول برنامج النظام السياسي إلى طريق مسدود، وعدم تبني برنامج بديل قادر على النجاح، بل حتى التعايش مع السياسات الإسرائيلية وعدم المواجهة الحقيقية لها.
2. يترك الانقسام الجغرافي والسياسي والمؤسسي، واستمراره وتعمّقه، آثارًا مدمرة، ويشكّل خطورة كبيرة على الشعب اللفلسطيني وحقوقه الفردية والجمعية كافة، ويعطل قدرة شعبنا على خوض نضال موحد لإنهاء الاحتلال وإنجاز حقوقه الوطنية.
3. اجتماع المجلس المركزي الأخير غير قانوني، وشابه العوار القانوني والسياسي لهذا الاجتماع، ولأنه ألحق الضرر بالمنظمة، وعمّق الانقسام، وأحبط المبادرة الجزائرية. وبالتالي، فإن النتائج المترتبة على هذا الاجتماع تعدّ لاغيةً وباطلةً.
4. تعاني الفصائل الفلسطينية التي يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة، سواء تلك المنضوية في منظمة التحرير أو خارجها، من حالة تراجع عام، ومطلوب منها إجراء مراجعة سياسية شاملة لاستعادة دورها وعافيتها، بما في ذلك صياغة عقد اجتماعي فلسطيني جديد، يقوم على احترام المواطن، ومركزية كرامة الفلسطيني وحقوقه، وإعادة الاعتبار العملي لكون الشعب مصدر السلطات والشرعيات، والتأكيد على التزامها بالوحدة الوطنية والشراكة السياسية وسيادة القانون وحقوق المواطنة، مع التزامها القطعي بالطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الفلسطيني، المعاد تشكيله من خلال عقد انتخابات دورية منتظمة بشكل دائم .
5. نضال شعبنا مستمر في إطار وحدة الشعب والأرض والرواية التاريخية، ويتكامل دور قطاعاته المختلفة، بما في ذلك نضال شعبنا تحت الاحتلال، وفي الخارج، ضد القمع والقتل والعقوبات الجماعية، والاستعمار الاستيطاني، والتمييز العنصري، والتهجير، والحصار، ولتوفير الدعم والتضامن الدوليَيْن، اللذين يتكاملان مع نضال شعبنا الذي بقي في وطنه إثر النكبة العام 1948 لمواجهة كل أشكال التمييز ضده وطمس هويته الوطنية والسعي لتفتيته من قبل إسرائيل.
وعلى الرغم من غياب رؤية وإستراتيجية موحدة للمقاومة والعمل السياسي، لا يتوقف شعبنا عن النضال والهبات وتقديم الشهداء والأسرى دفاعًا عن القدس والمقدسات المسيحية والإسلامية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، وإحباط محاولات الأسرلة والتقسيم الزماني والمكاني للحرم.

الطريق لإنجاز لتغيير:

1. العمل المشترك من أجل إجراء تغيير واسع وعميق للنظام السياسي، يتجاوز ما هو موجود وينشئ الجديد. يبدأ هذا بالتوافق من خلال الحوار الوطني على هيئة انتقالية من حيث تشكيلها ومهماتها ومدة عملها، ثم إنجاز التوافق في إطار هذه الهيئة على تصور ملموس للتغيير، ثم إجراء الانتخابات العامة وتشكيل المجلس الوطني الجديد، إضافة إلى تنفيذ باقي بنود التصور المتوافق عليه.
2. التأكيد والالتزام بالطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الفلسطيني، وفقًا للوثائق الفلسطينية الأساسية، وعلى حق الشعب الفلسطيني في إجراء الانتخابات بشكل منتظم، ودوري، ودائم، ونزيه، وأن مصدر الشرعية هو الشعب الفلسطيني، ولا بديل من شرعية الانتخابات والتوافق الوطني.
3. التزام الفصائل ومكوّنات الشعب الفلسطيني المختلفة في أماكن تواجده كافة، من أفراد وفصائل سياسية ومؤسّسات وجاليات وتجمّعات وحراكات، بالحوار، وبصيغة اعتماد القرار الوطني التوافقي للقوى الوطنية والاجتماعية الفاعلة كافة، والإقرار بأن

الساحة السياسية تغيّرت، وأن هناك لاعبين جددًا وحراكاتٍ شبابيةً واجتماعيةً من حقها أن تكون جزءًا من النظام السياسي المعاد تشكيله، ومن الآلية الانتقالية المقترحة.

4. التمسك بمنظمة التحرير ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، والتأكيد على ضرورة إخراج المنظمة من أزمتها، من خلال إعادة بنائها بطريقة تمكّنها من مواجهة التحديات.
5. إعادة بناء منظمة التحرير، والحفاظ على دورها، من خلال تشكيل مجلس وطني جديد على أساس الانتخابات. وفي ضوء استحالة إجراء الانتخابات في بعض التجمّعات الأساسية لشعبنا، نرى أن يكون ثلثا أعضاء المجلس الوطني على الأقل منتخبين؛ حيث يكون الثلث الأول هم أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين في انتخابات حرة ونزيهة، والثلث الآخر هم ممثلو الجاليات والمخيمات والتجمّعات المنتخبين، إضافة إلى ممثلي الاتحادات والنقابات بعد توحيدها وإجراء انتخاباتها بشكل ديمقراطي وسليم، بما يضمن مكانتها المهنية والتمثيلية. ويخضع الثلث الأخير للمجلس الوطني للتوافق الوطني وفق قواعد واضحة، بما في ذلك أهمية تمثيل شرائح محددة، مثل الأكاديميين والمهنيين والخبراء والمبدعين المميّزين، إضافة إلى الفصائل الفلسطينية التي لا ترغب في الدخول في انتخابات المجلس التشريعي لأسباب سياسية، وذلك تأكيدًا على الطابع الجبهوي للمنظمة، وعدم إقصاء أحد.

وفي هذا السياق، يجب أن يكون واضحًا أن عضوية المجلس من هذا المدخل لا تعني بالضرورة عضوية الهيئات القيادية للمنظمة، التي يجب أن تقتصر على الجهات الفاعلة على الأرض، والأشخاص الذين يتمتعون بقبول وطني واسع.

6. يجب أن يشمل إعادةُ بناء منظمة التحرير التوافقَ على ميثاق وطني جديد، وعلى برنامج سياسي قائم على القواسم المشتركة يلتزم به الجميع، وعلى مهمات المنظمة، على أن يكون الهدف الوطني المركزي شديد الوضوح، إضافة إلى التسليم بحقيقة أن الشعب الفلسطيني هم أهل البلاد الأصليين وأصحاب الأرض، وللشعب الحق الطبيعي والتاريخي في دولته، وهو متمسك بهويته الوطنية، وبحقه في النضال من أجل إنهاء الاحتلال، وممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني في دولة فلسطين القائمة على حدود 1967 وعاصمتها القدس، بتسوية أو من دونها شاءت إسرائيل أم أبت. كذلك يجب أن يشمل البرنامج تأكيدًا على حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض والملكية والدفاع عن حقوق شعبنا المدنية والوطنية في المنافي وأماكن اللجوء، ومساندة نضال شعبنا الذي بقي في وطنه إثر النكبة العام 1948؛ لإنجاز المساواة الفردية والقومية باعتباره شعبًا أصليًا، وتفكيك نظام الفصل العنصري الإسرائيلي القائم، مع توفير التنسيق والتكامل ما بين ممثليهم ومنظمة التحرير الفلسطينية.

آلية الانتقال:

يتطلب تحقيق ما سبق آليةً تتمثل في تشكيل هيئة مؤقتة، تكون مسؤولةً عن إجراء الحوار الوطني وتنفيذ نتائجه، على أن يكون تاريخ عمل الهيئة محددًا بفترة لا تزيد على عام، وأن تكون العضوية محدّدة ومعروفة، وبما يعكس الحالة الفلسطينية الواقعية، بما في ذلك التغييرات الأخيرة التي سادت قبيل الانتخابات الملغاة، على أن تشكل الآلية من خلال التوافق الوطني وهي ليست بديلًا من الهيئات القائمة.

في هذا السياق، يتطلبُ إنجاحُ الآليةِ المقترحةِ ممارسةَ الضغط السياسي والجماهيري والقانوني لحشد التأييد لإحداث التغيير. ويتعهد المشاركون في هذه الوثيقة بالمساهمة في هذا العمل لتحقيق النتائج المرجوة.

سنعمل جميعًا على تحقيق التوافق الوطني على قاعدة واضحة هي الشراكة والديمقراطية، وضرورة التغيير البنيوي كما ورد في هذه الوثيقة. ونؤيد السعي نحو تحقيق الوئام الوطني بعد إنجاز التغيير المطلوب، وهو ما يعني أيضًا استعادة الشعب للأراضي والأموال العامة المنهوبة، وجبر الضرر، وتقديم مرتكبي الجرائم الكبيرة، خاصة جرائم القتل، إلى المحاكمة. هكذا سنتمكن جميعًا من مواجهة العدوان والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وكل المصاعب المحيطة بنا، على درب شهدائنا وأسرانا وجرحانا.